



Read the full book on: 10.1787/tour-2016-en

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: الاتجاهات والسياسات السياحية لعام 2016

ملخص

ما تزال السياحة تظهر دورها الرئيسي في خلق نشاط اقتصادي، وتوليد فرص عمل، وإيرادات من الصادرات في منطقة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تساهم بشكل مباشر، في المتوسط، بـ 4.1% من الناتج القومي الإجمالي، و 5.9% من التوظيف، و 21.3% من صادرات الخدمات. وتوفر السياحة إمكانات قوية لدعم النمو الغني بخلق الوظائف. وصادرات السياحة، التي تقارب 80%، تولد أيضاً قيمة أعلى من متوسط القيمة المضافة المحلية. وقد تجاوز عدد السياح الوافدين الدوليين 1.1 مليار في سنة 2014 (منظمة السياحة العالمية)، عقب الطفرة التي شهدتها عدد الوافدين إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (6.4%)، والذي زاد بمعدل أسرع من متوسط المعدل العالمي (4.2%). وبغض النظر عن ذلك، يتوقع أن ينمو عدد الوافدين إلى القطاعات السياحية الصاعدة، بضعف معدل النمو الخاص بالقطاعات السياحية المتقدمة، بحلول سنة 2030.

وتتمثل أهم التحديات التي تواجه قطاع السياحة في النمو السريع في تدفقات السياحة الدولية، والاتجاهات الجديدة للمستهلكين، والتحول إلى الاقتصاد الرقمي، والمشكلات الأمنية، والتكيف مع تغيرات الجو. هذه التحديات تستلزم مجابتهها بسياسات فعالة إبداعية متكاملة، من أجل ضمان أن تظل السياحة قطاعاً تنافسياً، وتظل تدر أرباحاً بشكل اقتصادي مستدام، في السنوات المقبلة.

والحاجة إلى تناغم أكبر في السياسات، ووضع مقاربات استراتيجية طويلة الأمد، والتعاون مع مجموعة واسعة من اللاعبين من القطاعين العام والخاص، كلها تدفع البلدان إلى البحث عن أطر حوكمة جديدة وفعالة للإدارة، ومنهجيات خاصة بالسياسات، من أجل التغلب على تقنيات القطاعات، ودعم تنمية السياحة، ويتم ذلك مثلاً عن طريق دمج السياحة، بشكل أوثق، ضمن الخطط القومية للتنمية الاقتصادية، وتحديث السياسات المطبقة بما يعكس التغيرات في السوق، ويبرز الدور المتنامي للسياحة كأداة لتوثيق العلاقات الاقتصادية الدولية.

وتركز الإستراتيجيات الحالية الرامية لزيادة الجذب السياحي على التنوع، وتطوير المنتج السياحي (السياحة الريفية، و السياحة الطعام، والمناسبات الكبرى، وخيارات القدرات البشرية)، وعلى تحقيق التنافسية (تقديم كل من المنتجات عالية القيمة، والعروض البديلة منخفضة السعر). كما تقر البلدان بأهمية تحقيق التوازن بين تعزيز تيسيرات السفر، والترحاب الحقيقي، وبين توفير بيئة آمنة للمسافرين الشرعيين، مع الحاجة إلى توافر الأمن وحماية الحدود (متطلبات جديدة لطلبات التأشيرة والدخول، ونظم الفحص الآلية).

ويعد نظام النقل عنصراً أساسياً في الرحلة السياحية، حيث يتعين إدارة عمليات التعاون بفاعلية، لضمان قدرة الزائر على التنقل من خلال مجموعة من خيارات النقل، بما في ذلك التنقل اعتماداً على الطاقة البشرية، مثل السير على الأقدام، وركوب الدراجة. ويجدر التنويه أن التنسيق المؤسسي، والمقاربات الأفقية، في غاية الأهمية إذا كنا نرغب في تطوير نظم نقل متعددة الوسائل. كما تعد الإدارة الجيدة، على كافة مستويات الأجهزة الحكومية، والتعاون مع القطاع الخاص، أمراً ضرورياً من أجل تحسين صناعة القرار، وخلق حوافز استثمارية للربط بين الأماكن المختلفة.

ويتعين مراعاة بعناية لاحتياجات تصميم الشبكات ضمن الجهود، لتقديم تجربة نقل سلسة، بما في ذلك خيارات النقل متعددة الوسائط للوصول إلى المقاصد، وكذا الربط الكفء بين وسائل الانتقال المحلية والأقليمية. وفي هذا السياق فإن الأنظمة المتكاملة لحجز التذاكر، ومراكز المعلومات المستخدمة والأدلة السياحية متعددة اللغات، ونقل الحقايب وخيارات التخزين، وتيسير الوصول للمسافرين محدودى القدرة على التنقل، هي كلها أمور حيوية لتسهيل حركة الزائرين. ويسهم في ذلك التيسير أيضاً الأدوات المدرجة حديثاً مثل استخدامات البطاقات الذكية في المقصد، وتطبيقات الهواتف المحمولة، بما يثري تجربة الزائر المعنية. وبالمثل يساهم تكامل شبكات النقل متعدد الوسائط (المطارات، ومنافذ الرحلات البحرية، ومحطات القطارات) في زيادة تدفقات الزائرين، وتسهيل التحول إلى خيارات النقل أكثر صداقة للبيئة.

وقد نما "الاقتصاد التشاركي" بشكل مطرد، في السنوات الأخيرة؛ وتتوقع برايسوترهاوس كوبرز أن تبلغ قيمته 335 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025. والنمو السريع للخدمات فيما بين النظراء وتلك ذات الاستخدام المشترك سيؤدي إلى تغيير في سوق السياحة، وبتيح خيارات جديدة للزائرين من حيث أماكن الإقامة، وتنوع الأنشطة وكيفية التنقل. وقد تبنت منصات وأطر الاقتصاد التشاركي نماذج أعمال مختلفة، بعضها يحاكي بشكل وثيق الأنشطة التجارية التقليدية، في حين تخاطب النماذج الأخرى حس الانتماء إلى المجتمع لدى المستخدمين.

وينبغي على الحكومات أن تستغل الفرصة لتشجيع الابتكار، ودعم التوسع والتنمية لقطاع السياحة ككل، مع التصدي للتحديات التي تواجهها. ومن المنتظر أن يمثل النمو السريع للاقتصاد التشاركي ضغطاً على أطر السياسات القائمة، والخاصة بكل من حماية المستهلك، والسلامة، وضمان الجودة، والتي يكون من الصعب ترجمتها إلى نموذج الاقتصاد التشاركي القائم. لذا فإن الحكومات مدعوة لأن تبدأ في التفكير مرة أخرى في التشريعات الحالية،

لإدراج أنشطة التشارك، غير المتمشية تمشياً تاماً مع الأطر التنظيمية القائمة، ولدراسة الآثار الضريبية لذلك. وقد تلعب المنصات دوراً أكثر فعالية، في المستقبل، بخصوص تقديم التوضيح بشأن الالتزامات الضريبية، ودعم آلية الوفاء بها، بل ويمكنها الإسهام مباشرةً في تحصيل الضرائب المستحقة على خدمات الإقامة نيابة عن المؤسسات المضيفة.

توصيات رئيسية خاصة بالسياسات

دعم النقل السلس:

- ضمان أن احتياجات قطاع السياحة، التي تتراوح بين تلك متوسطة الأجل وطويلة الأجل، يتم مراعاتها كجزء من عملية تخطيط البنية التحتية وإتاحة خدمات النقل وهو ما يقتضى بدوره تشجيع واضعى السياسات في قطاعى السياحة والنقل للعمل معاً، من أجل تصميم خدمات النقل والبنية التحتية، التي تلبي احتياجات كافة المسافرين.
- تشجيع التقييم الدقيق لتجربة النقل بأكملها، بما في ذلك جودة خطوط الربط والاتصال بين وسائل النقل، ومدى ملاءمة المحطات الرئيسية، وما توفره من وسائل الراحة، والقدرة على الاجتذاب الخاصة بمراكز النقل؛ والسعي للحصول على مرئيات السائحين في شأن المشكلات التي يواجهونها، والوسائل المحتملة للارتقاء بتجربتهم. وفي هذا السياق يتعين تحديد العوامل التي تؤثر على الطلب على خدمات السفر، شاملة التقلبات اليومية والأسبوعية والسنوية، وكذا آثار العطلات، والأحوال الجوية، والظروف الاقتصادية، والمناسبات الخاصة. والعمل مع الفاعلين في قطاع النقل، لتحسين أساليب التنبؤ، وصياغة الاستراتيجيات التي تأخذ هذه العوامل في الحسبان.
- تشجيع التكامل بين نظام التسعير/ وحجز التذاكر، والبطاقات الذكية في المقاصد السياحية من أجل تقديم تجربة للسفر ملائمة ومريحة. وضمان أن وكالات التسويق في المقاصد السياحية والهيئات الحكومية، يعملان معاً لإيجاد ظروف التعاون السليمة، والبنية التحتية المادية، من أجل تحقيق تناغم أكبر في الرحلة الخاصة بالمقصد..
- دعم مزاي الترويج بتقديم المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، وأدوات التعرف على الطريق (مثل اللافتات، والخرائط، والمواقع الإلكترونية، وتطبيقات الهواتف المحمولة مع إتاحتها بعدة لغات)، وذلك للوفاء باحتياجات الأشخاص ذوي القدرات المحدودة للتواصل، ولمساعدة السائحين على التجول بثقة وراحة في المدينة أو المنطقة المعنية...

التكيف مع الاقتصاد التشاركي:

- تقوية إطار العمل الإستراتيجي، مع مراعاة آثار الاقتصاد التشاركي على السياسات والأهداف الاجتماعية، ذات النطاق الأوسع، وكذا على السياحة، ودور الحكومة في تنظيم السوق.
- إعادة النظر في سياسة الحوافز والتفهم السليم للمناخ السائد الذي تتخذ في ضوءه السياسات، واختبار المقاربات الجديدة، بما في ذلك الاستخدام على نطاق أوسع للمعامل المختصة بالسياسات أو الابتكار التي تجمع شرائح مختلفة من أصحاب المصلحة من أجل تطبيق العصف الذهني، وتبني مفهوم عقلية المستخدم النهائي.
- تحديث المقاربات التنظيمية والخاصة بسياسات القطاع السياحي مع التطبيق من منظور حكومي شامل. ووضع منهجيات تقوم على الأداء، وتحقق التنظيم الذاتي؛ واستخدام البيانات والمعلومات الموثوق بها والتي يتم جمعها من خلال منصات الاقتصاد التشاركي.
- تعزيز جمع البيانات، والبحوث الخاصة بآثار الاقتصاد التشاركي على السياحة والمجتمعات المحلية. ودعم تبادل المعلومات الخاصة بأفضل الممارسات والخبرات، فيما بين كافة مستويات الحكومة (القومية- الولايات/المحافظات-المحلية) وصناعة السياحة، وبوجه خاص فيما يتعلق بدرجة استجابة الجوانب التنظيمية للنشاط..

© OECD

This summary is not an official OECD translation.

Reproduction of this summary is allowed provided the OECD copyright and the title of the original publication are mentioned.

Multilingual summaries are translated excerpts of OECD publications originally published in English and in French.

They are available free of charge on the OECD Online Bookshop www.oecd.org/bookshop

For more information, contact the OECD Rights and Translation unit,

Public Affairs and Communications Directorate at: rights@oecd.org or by fax: +33 (0)1 45 24 99 30.

OECD Rights and Translation unit (PAC)

2 rue André-Pascal, 75116

Paris, France

Visit our website www.oecd.org/rights



Read the complete English version on OECD iLibrary!

© OECD (2016), *OECD Tourism Trends and Policies 2016*, OECD Publishing.

doi: 10.1787/tour-2016-en